



بيتك ايجار؟

اكتشف كيف يمكنك تملك بيت مع تسهيلات في الدفع لغاية 25 سنة.
اتصل بنا...



Al Rajhi Bank مصرف الراجحي

800 124 1222

www.alrajhibank.com.sa



د. صالح السلطان
saleh.alsultan@gmail.com

من الاقتصاد السياسي إلى علم الاقتصاد

هَمُّ السابقين من القرون الأولى للدين وأرائهم في العقيدة والتفسير والفقه تفوق في الأهمية والقيمة آراء من جاء بعدهم. هذا الوضع لا ينطبق على العلوم والأفكار والنظم التي مصدرها الكون وليس الوحي، فهذه العلوم في تطور مستمر، وأبحاثها المنشورة في المجلات العلمية تقل في الغالب أهميتها وقيمتها مع مضي الوقت. ولذا فإنه ينبغي - عند تقييم العلوم الكونية كالاقتصاد - أن يستشهد بالمعايير والأصول والآراء والنظريات التي تعبر عن التفكير السائد فيها الآن، وليس القرن التاسع عشر، مثلا.

كان علم الاقتصاد في بدايات نشوئه يسمى الاقتصاد السياسي، وقد كانت الكتابات فيه عبارة عن خليط بين مناقشات عقلية سببية تحاول في المقام الأول فهم كيف يعمل الاقتصاد، ومناقشات ذات طابع فلسفي فكري مزروجة بطابع حقوقي قانوني. ومع الوقت طغى الجانب الأول (فهم كيف يعمل الاقتصاد)، بما ميز علم الاقتصاد في علوم أخرى. ويظهر هذا التميز جليا بمنهج وفعل عدد من كبار علماء الاقتصاد في القرن الماضي (وعلى رأسهم كينز)، عندما انتقدوا نظريات آدم سميث وغيره من المنسويين إلى المدرسة الكلاسيكية التي كانت هي السائدة إلى

نحو عقد الثلاثينيات من ثلث القرن الماضي، فإن لب انتقادات كينز (مثلا) لآراء اقتصاديي القرن التاسع عشر انصبحت على مناقشة التعليل والسببية وما يراه (كينز) من سوء فهم الكلاسيكيين لكيفية عمل الاقتصاد. وهذا مثال مختصر وبسيط يشير إلى خلاف في فهم كيفية عمل الاقتصاد: مر بالفرب الكساد الكبير في نهاية الثلث الأول من القرن العشرين الميلادي، وشاع وقتها أن ذلك الكساد نتيجة انهيار سوق الأسهم في تشرين الأول (أكتوبر) 1929، من جراء الفقاعة التي صنعها المضاربون. ثم جاء الاقتصاديان فريدمان وشوارتز، وقاما بدراسة التاريخ النقدي للولايات المتحدة خلال الفترة 1867-1960، وركزا على الفترة 1929-1933، وتوصلوا إلى أن الكساد الكبير لم يحدث بالضرورة نتيجة مباشرة لانخفاض سوق الأسهم في أكتوبر 1929. الاختيار الدقيق بين أن عرض النقود قد انخفض حقيقة بنسبة 27 في المائة خلال الفترة 1929-1933، وهذا الانخفاض بدوره تسبب في انخفاض حاد في الطلب الكلي (على السلع والخدمات) في الاقتصاد الأمريكي. انهارت نسبة كبيرة من البنوك وضع جزء كبير من مدخرات الناس، وتسبب ذلك في موجه ذعر جونجوك لمزيد من الأذى، ما زاد من تدني الطلب الكلي. وكان ذلك عاملا أساسيا في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 29 في المائة في عام 1933 مقارنة بعام 1929. كما وصل معدل البطالة إلى قرابة 25 في المائة.

بالمقارنة، يلحظ أن انتقادات كثرة من المصنفين في الاقتصاد الإسلامي، وخاصة من الرعيل الأول، تدور حول القضايا ذات الطابع القانوني والفكري في كتابات الاقتصاديين، وخاصة الكلاسيكيين، وهي جوانب ليست من



أصبحت حمى البحث عن الاستثمارات الشرعية بعض مراكز المال الآسيوية وجلب ذلك التدافع معه جميع أنواع الأجنداث.

لقد تجاوزنا موضوع نياتها، لأنها لم تعد خفية بعد الآن. ويرى أنه من المناسب لتلك المراكز المالية أن تقول بشكل صريح: "إننا نريد أموال مستتبنة الأحكام الشرعية الخاصة بالاستثمار لمجرد الالتزام بالأحكام الشرعية ودون أن تكون لهم أجندة خفية؟" بينما يرى الشيخ الدكتور محمد القرني أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز، أنه يجب "ألا يغيب عن ذهننا أبدا أن المصرفية الإسلامية للمسلمين. فكل ما يقال من أن الغربيين يبنون المصرفية الإسلامية لاقتناعهم بمعطياتها، فهذا الكلام يحتاج إلى نظر وتأمل".

النيات المبطنة

وكان أحد المصادر القريبة من مؤسسة النقد السنغافورية قد أكد لـ "الاقتصادية" أنه لا صحة لـ "أن مخططاتهم يقصد حول المالية الإسلامية" هي مدفوعة بأغراض تجارية نظرا لسعيهم لجذب البترودولار الخليجي فقط. وفي رده على أن بعض المراكز المالية لا تفضل الكشف عن نياتها علانية، يقول القحطاني

إلى الحوافز الضريبية التي يقدمونها فإنهم يريدون مساعدة خارجية والتي لا يهيم من أين تأتي طالما أنها تساهم في تحريك عجلة اقتصادهم لو ببطء. وأشار خريج جامعة تكساس بأرنجتون في الاقتصاد، إلى أن طرق الدعم الخلجي قد تركز على بناء المشاريع بتمويلات إسلامية أو شراء كيانات مهزوزة. وعمما إذا كانت سنغافورة ستضفي قيمة إضافية لصناعة المالية الإسلامية مقارنة بيهونج كونج، يرى القحطاني أن سنغافورة لن تضيف كثيرا للصناعة مقارنة بالبحرين ودبي نظرا لأن أسواقهم ليست مفتوحة بشكل كامل. لمنافذ التمويل الإسلامي. ومع هذا فيجب أن نضع في الحسبان أن هناك دول أخرى لا يستطيع المستثمر الخليجي الدخول إليها بسبب عدم وجود تشريعات خاصة بالتمويل الإسلامي لديها. فنحن نرغب في اليوم الذي نرى فيه الصيرفة عرفا وليس سنودا. وي طرح القحطاني حجة عقلانية لبيين وجهة نظره حيال جدية تلك الاقتصادات في تبني التشريعات التي تشجع

الصيرفة الإسلامية ضمن خطة الإنقاذ الخاصة باقتصاداتهم. ولم يخالفه في ذلك القحطاني الذي استعان بسنغافورة كمثال على ذلك. يقول عضو جمعية الاقتصاد السعودي والجمعية الخليجية لرأس المال الجريء: "سنغافوريون يسترضون عدة خيارات للخروج من الأزمة. وخيار موارد الأموال التي تأتي باسم الصيرفة الإسلامية قد يمثل نحو 5 في المائة من إجمالي الحلول التي سيطرقون أبوابها. وتابع: "إنهم يتلقون بإحدى تلك الشعارات الممثلة بالصيرفة الإسلامية للخروج من الأزمة". وطالب البروفيسور محمود الجمل بعدم الركض خلف كل من رفع "شعار التمويل الإسلامي ودعا استشاري التمويل الإسلامي لدى وزارة الخزانة الأمريكية أن يكون المستثمر الخليجي "أكثر حذرا".

الكليات المهزوزة وتابعت القحطاني "بعد أن تضررت صناديقهم السيادية، قرروا أن يجذبوا تلك الاستثمارات تحت مظلة "نغمة الصيرفة الإسلامية" وهذا شيء طبيعي، فبالإضافة

حذر بروفيسور في علم الاقتصاد ورجل أعمال سعودي مستثمري منطقة الخليج من الاندفاع نحو بعض مراكز المال الآسيوية والغربية تحت "نغمة الاستثمارات الإسلامية"، مشددا على عدم الركوض خلف كل من رفع "شعار التمويل الإسلامي، ومذكرين في الوقت نفسه بأن بعض تلك المراكز قد وضع خيار الصيرفة الإسلامية ضمن "خطة الإنقاذ" الخاصة باقتصاداتهم. وطالبوهم بالتأني لحين تتضح الرؤية حول نتائج خطط المال التحفيزية في اقتصادات تلك البلدان ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري مع عدمه. ودعا أن يتعلم المستثمرون من دروس الأزمة المالية عندما كان مصرفيو بنك ليمان براذرز الأمريكي يأتون للخليج لبيع منتجاتهم المعقدة من المشتقات المالية قبل أن ينهار البنك ويجر معه محافظ البنوك والمستثمرين إلى دائرة الخسائر.

محمد الخنيز من الرياض (هاتفيا) من هيوستن

وقال ظافر القحطاني، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة دراهم كابيتال، إن "ما نراه هذه الأيام هو حمى البحث عن الاستثمارات الشرعية" شبيهة بحمى البحث عن الذهب Gold rush، وهذا التدافع يجلب معه جميع أنواع الأجنداث، وبالتأكيد فإن تحقيق الأهداف الشرعية لبعض المنتجات ليس من بين هذه الأهداف. وما ينطبق على البلدان وعلى سلطات الأسواق الرأسمالية ينطبق بالتأكيد على المؤسسات والمستثمرين المحترفين بالقدر نفسه".

خطة الإنقاذ

واتفق محمود الجمل، أستاذ كرسي التمويل الإسلامي في جامعة رايس في هيوستن، مع بعض الآراء التي تقول إن بعض الاقتصادات الأجنبية قد وضعت خيار اللجوء إلى

مراكز مال تبني صورتها في التمويل الإسلامي على أكتاف التوهج الإعلامي

طالب اقتصاديون على دراية بما يدور في عالم التمويل الإسلامي بالانتباه "للاستراتيجية الإعلامية التي تقوم بها بعض مراكز المال العالمية عبر بناء صورة مزعومة بأنها حاضرة" للتمويل الإسلامي وهي ليست كذلك على أرض الواقع. وتحاول بعض مراكز المال أن تبني تلك السمعة على أكتاف التوهج الإعلامي الذي يحيط ببعض أخبارها، دون مراعاة لعامل الشفافية. وأشاروا إلى أن النظام التقليدي تصلب في بعض هذه المراكز الآسيوية، التي تحاول استمالة الأموال الإسلامية، وعليه، فمن الصويرة عليهم أن يحولوا بنيتهم التقليدية إلى إسلامية خلال فترة وجيزة.

تحقيق: محمد الخنيز من الرياض وكوالالمبور

وفي تعليقه على أهمية الإعلام، يقول الدكتور أرتان حسان، الفقيه الماليزي لدى مصرف ماي بنك إنفستمنت، "من دون شك أن الإعلام هو أحد أعمدة المالية الإسلامية، فإمكان الإعلام أن يرسم صورة إيجابية أو سلبية عما يدور في المصرفية الإسلامية". و ضرب على سبيل المثال كيف صورت وسائل الإعلام بشكل سلبي تصريحات الشيخ محمد تقي عثماني ومدى تأثيرها في سوق الصكوك، وعلى خلاف ذلك، بين المحاضر الأكاديمي كيف رسم الإعلام صورة متفائلة حول استدامة استقرار أركان الصيرفة الإسلامية في خضم الأزمة المالية.

وقال ترويحي لأحد المؤتمرات والذي عقد قبل ثلاث سنوات واختار المنظمون تسميته "تأسيس سنغافورة كمركز مالي إسلامي". سنغافورة بأنها قادرة على أن تصبح مركزا للتمويل الإسلامي، واللافت للنظر أن تلك الاستراتيجية ظهرت على السطح منذ ثلاث سنوات وما زالت مستمرة حتى الآن. وهنا يعتقد جون ساندويك، المدير الإداري لشركة Encore Management السويسرية، أن دولارا مثل هونج كونج وسنغافورة والتي تصف نفسها بأنها "الحدث الأكبر القادم" لهذه الصناعة الإسلامية، يعتقد أن هذا الأسلوب "غير عملي". حيث يقول "كان عليهم أن يسعوا إلى وجود معاملات متطابقة مع الشريعة لدى شركاتهم، نظرا لأن حجم هذه

تطوير النظام المالي الإسلامي، مشيرا إلى أن مؤسسة النقد السنغافورية لم تزل تسهم في تطوير هذا النظام من خلال تهيئتها بعض القوانين المصرفية وتحديد إطار دفع الضرائب لتسهيل عملية تطوير النظام المالي الإسلامية.

المحترفين في مجال التمويل الإسلامي لتشجيع مبادرات التمويل الإسلامية، ودفع مبالغ كبيرة في سبيل تغذية ورسملة الموجودات الإسلامية الحقيقية، فإنك تعلم حينئذ أنهم ملتزمون بما يقولون. باستخدام هذا المقياس، فإن هناك بلدا واحدا يجتاز هذا الاختبار، ويجتازه بدرجة عالية من التفوق على أقرانه. هذا البلد هو ماليزيا.

استعان ساندويك بمثال البحرين، إحدى العواصم الفعلية للتمويل الإسلامي، ومقارنته جهود تلك الدولة الصغيرة بسنغافورة. ويقول ساندويك "لقد أنشأت البحرين بنيتة تحتية للمصرفية الإسلامية تتسم بالمتانة والشفافية، وهي تتحسن يوما عن يوم. وفي سبيل تحفيز سوق الصكوك أصدرت البحرين عددا من الصكوك، وهذا يتطلب الشجاعة والالتزام". وتابع: "لكن سنغافورة تقع بعيدا في أسفل القائمة من المراكز المالية الإسلامية الموثوقة، لا شيء إلا لأنها قامت بالترويج للمنتجات، ولكنها لم تفعل أي شيء يذكر بعد ذلك". وكانت وكالة كونا قد نقلت عن هينغ سوالي المدير العام للمؤسسة النقدية السنغافورية، قوله إن سنغافورة اتخذت خطوات ثابتة منذ عام 2005

مركز مالي تبني صورتها في التمويل الإسلامي على أكتاف التوهج الإعلامي

GET 25,000 BONUS GOOD FOR A FREE FLIGHT + NO ANNUAL FEE

Exchange

S'pore increases efforts to position itself as Islamic banking hub

Singapore aims at Islamic capital markets hub

Halal Journal

Islamic Finance Hub for Singapore: PART 1 VISION OR REALITY?

Singapore aims at Islamic capital markets hub

صور ضوئية من أخبار تعود إلى سنتين والتي يروج فيها بأن بإمكان سنغافورة أن تصبح مركزا للمالية الإسلامية. فانت لتست لاعبا".

إلى إسلامية بسرعة". ويتفق ظافر القحطاني، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة دراهم كابيتال، فيما ذهب إليه قرنفل حول سنغافورة، حيث يرى أن تلك المراكز المالية لن تصيب لاعبا أساسيا في صناعة التمويل الإسلامي إلا في حالة إصدارهم التشريعات المستقلة التي تقنن الصيرفة الإسلامية، وهنا يقول "ما دام ليس لديك تشريعات،